



النشرة الإقتصادية للإتحاد UAC ECONOMIC MONITOR

العدد ٤٦: أيار (هايو) ٢٠١٧ نشرة شهرية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

المحتويات

من شهر لشهر

- 2 • اقتصاد المعرفة.. خيار البلدان العربية للنهضة والتفوق

نشاط الاتحاد

- 3 • لقاءات هامة لرئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريني على هامش ملتقى الاستثمار السنوي في دبي

- 4 • إطلاق مشروع "حزام واحد: طريق واحد" في مقر اتحاد الغرف العربية برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري

- 5 • اتحاد الغرف العربية يستضيف اللقاء الاقتصادي العربي - الصيني - الكباريني: نرفض إصاق الإرهاب بالإسلام والعالم العربي سيبقى واحدا موحدا

- 6 • انعقاد منتدى الاقتصاد العربي بدورته الـ 25 بحضور لبناني وعربي مهيز

- 7 • مذكرة تفاهم بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية

- 7 • اتحاد الغرف العربية يوقع وثيقة تفاهم مع اتحاد المصارف العربية

- 8 • أخبار الغرف

- 11 • أخبار إقتصادية

- 18 • أخبار إستثمارية

- 20 • مؤتمرات وندوات ومعارض

إدارة التحرير

مواكبة لعملية التطوير التي تقوم بها الأمانة العامة للاتحاد باستمرار، وتوسيعا لنطاق عملها في سبيل خدمة القطاع الخاص العربي ومجتمع الأعمال، فقد رأينا من المناسب إصدار نشرة إلكترونية تصدر شهريا، تتضمن تغطية لنشاطات الغرف العربية واتحادها العام، ونشاطات الغرف المشتركة، وكذلك تتضمن أخبارا إقتصادية عربية وعالمية، ونبذة عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ومعلومات عن المعارض التجارية التي تقام في العالم العربي.

وتشكل هذه النشرة رديفا لمجلة الاتحاد "العمران العربي"، ويتم توزيعها إلكترونيا على شريحة واسعة من أصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات ذات العلاقة، بحيث يتم من خلالها الترويج لعمل الاتحاد والغرف العربية والمشاركة، والتعريف بأنشطتها وخدماتها، وتوفير أخبارا ومعلومات إقتصادية تفيد المستثمرين وأصحاب الأعمال العرب.

وتسلط النشرة الضوء على أهم المستجدات على صعيد الاقتصاد العالمي والعربي، وتغطي القطاعات الإقتصادية والفرص التجارية والاستثمارية في الوطن العربي.

أملين أن تبقى هذه النشرة على مستوى الطموحات، بحيث تظل تشكل منتجا مفيدا للقطاع الخاص العربي.

اقتصاد المعرفة.. خيار البلدان العربية للنهضة والتفوق

على فلسفة الربيع وهيمنة الدولة لا تحفز على الإنفاق في مجالات العلوم والتقنية الحديثة.

هل يمكن لبلدان الخليج بما تملك من أموال في إحداث نقلة في اقتصاداتها والتحول من اقتصادات تعتمد على الثروة النفطية إلى اقتصادات تعتمد على الثروة البشرية المتسلحة بالعلم والمعرفة؟ هناك محاولات جديّة جرت وتجري في السعودية والإمارات والكويت حيث أُقيمت مؤسسات تعنى بالعلوم والبحوث ومساعدة المخترعين وأصحاب المبادرات والمبدعين، لكن لا يزال أمام هذه المحاولات شوط طويل قبل تحقيق تطورات هيكلية في الحياة العلمية وبنية المعرفة ناهيك عن إحداث تطورات اقتصادية مهمة.

أمام بلدان الخليج تحديات مهمة خلال السنوات والعقود المقبلة إذ إن الاعتماد على إيرادات النفط أصبح غير مأمون، فالاقتصاد النفطي يظل مرهوناً بالمتغيرات في أسواق النفط والإنجازات في الصناعات النفطية وبدائل الطاقة. ويتخرج الآلاف من الجامعات والمعاهد العليا في منطقة الخليج من دون أن يحدثوا المتغيرات المعرفية الملائمة لتحديث الأنظمة الاقتصادية. كما أن الاعتماد على عمالة وافدة، هامشية في غالبيتها، يؤكد أن هذه الاقتصادات لا تزال بعيدة عن التحول إلى اقتصادات معرفة، لكن الإرادة السياسية كفيلة بإنجاز المتغيرات الضرورية في البنية الاقتصادية وتأمين الاهتمام اللازم لمعالجة أوضاع التعليم بما يخدم هذا التوجه.

أموالاً للبحث والتطوير تمثل 4.3 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي. أما البلدان العربية فلا تزال بعيدة من تخصيص أموال كافية للبحث والتطوير ولا تتجاوز هذه الأموال ما يعادل 0.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أحسن الأحوال.

ومعلوم أن وجود جامعات مرموقة وتتمتع بمستويات أكاديمية معقولة بالإضافة إلى تعدد مراكز البحوث والدراسات يعزز الدراسات العلمية والتطبيقات التقنية ويشجع عليها. ولذلك نجد أن البلدان الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان شرق آسيا التي اهتمت بالتعليم والبحث العلمي، ساهمت في تطوير صناعات تحويلية مهمة تعتمد على التقنيات العالية وفي الوقت ذاته حسنت القدرات المهنية لمواطنيها. في المقابل، تتراجع المستويات الأكاديمية للجامعات ومراكز التعليم العالي في العديد من البلدان العربية. كانت هناك جامعات مرموقة في بلدان مثل مصر والسودان والعراق وسورية لكن التدخلات السياسية وتدهور مستويات المناهج والهيئات التدريسية وشح الأموال وعدم ملاءمة معايير القبول للطلاب فيها جعل من تلك الجامعات متدنية في قوائم التقييم الأكاديمي المعروفة. ولا يزال عدد الجامعات العربية المصنفة من ضمن أفضل 500 جامعة في العالم محدوداً للغاية. يضاف إلى ذلك حتى مع وجود جامعات جيدة، تظل الأموال المخصصة للبحوث والتطوير متواضعة. كذلك فإن طبيعة الاقتصادات العربية واعتمادها

اتضح على مدى السنين الخمسين الماضية أن الاقتصادات التي تعتمد على المعرفة والقدرات العلمية والمهنية للبشر تكون أكثر قدرة على مواجهة المصاعب الاقتصادية التي قد تصف بالاقصاد العالمي مقارنة بالاقصادات التي تعتمد على الموارد الطبيعية. هناك بلدان تمكنت منذ ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من تطوير صناعات تحويلية مهمة جعلتها في مصاف الدول المتطورة والفاعلة في مضمار التجارة الدولية. واعتمدت بلدان مثل اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا وتايوان على صناعاتها التحويلية وعززت مواقعها في النظام الاقتصادي الدولي، وتمكنت البلدان من تحقيق فوائض كبيرة على مدى سنوات وعقود، في ميزاني التجارة والمدفوعات حققت لها أرصدة مالية كافية مكنتها من الاستثمار محلياً ودولياً.

وغني عن البيان أن مثل هذه الاقتصادات تعتمد إلى درجة كبيرة على البحث العلمي وتحديث أنظمة التعليم واستيعاب متغيرات التكنولوجيا، ويمثل الإنفاق على البحث والتطوير في هذه البلدان نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي. ويُقدر الإنفاق على البحث والتطوير بنحو 475 بليون دولار سنوياً في الولايات المتحدة، و409 بلايين في الصين، و334 بليوناً في الاتحاد الأوروبي، و171 بليوناً في اليابان. ويمثل هذا الإنفاق لهذه البلدان ما بين اثنين و3.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك بلدان أخرى مثل كوريا الجنوبية وإسرائيل ترصد



لقاءات هامة لرئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريتي على هامش ملتقى الاستثمار السنوي في دبي



شارك رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن، العين نائل رجا الكباريتي، في عداد الوفد الذي التقى سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في قاعة الاستقبال الرئيسية في مركز دبي التجاري العالمي، وذلك على هامش الدورة السابعة للملتقى السنوي السابع للاستثمار الذي احتضنته مدينة دبي خلال الفترة من 2 إلى 4 نيسان (إبريل).

في الموازة، استقبل وزير الاقتصاد الإماراتي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، العين نائل الكباريتي والأمين العام بالوكالة للاتحاد

شاهين علي شاهين، وذلك بحضور وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة عبد الله آل صالح والوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية جمعة محمد الكيت.

وكان العين الكباريتي حضر افتتاح فعاليات "ملتقى الاستثمار السنوي 2017" بدورته السابعة في مركز دبي التجاري العالمي تحت شعار "الاستثمار الدولي، طريق نحو المنافسة والتنمية"، والذي أقيم تحت رعاية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبتنظيم من وزارة الاقتصاد الإماراتية، وبمشاركة رئيس جمهورية تنزانيا رستم إمينيكتوف، وأمير عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية موكيسا كيتوي، والأمين العام لغرفة التجارة الدولية جون دانيلوفيتش، فضلا عن عدد من وزراء الاقتصاد ونخبة من الخبراء والأكاديميين والمستثمرين من 140 دولة.

وبحث الملتقى على مدار ثلاثة أيام، آفاق تطوير الاستثمارات الدولية مع التركيز على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات الدول.

وأشار وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري في كلمته الافتتاحية، إلى أن "الموضوع الرئيس للدورة الحالية للملتقى يهدف إلى استكشاف وتبادل أفضل الممارسات بشأن كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق أقصى قدر من الفوائد المحتملة منه من أجل تنمية مستدامة"، لافتا إلى أن "العالم اليوم أصبح مترابطا بشكل كبير كما ان أي طرف في عالمنا اليوم يؤثر ويتأثر بما يحدث في أي بقعة أخرى من العالم، لذلك فإن التحديات مشتركة وبالجهود الجماعية والتضامن بين الحكومات والقطاع الخاص

سنستطيع التغلب على كافة التحديات وسنبني مستقبل تنعم فيه كافة شعوب العالم لتعيش بأمن واستقرار ورفاهية".

وقدمت الهيئات والمؤسسات المالية العالمية المشاركة في الملتقى استراتيجياتها وخططها الخاصة بالاستثمار وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص للمساهمة في العملية الاستثمارية. وجرى على مدى الأيام الثلاثة توقيع العديد من الاتفاقيات التي من شأنها أن تساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية وتساعد بتسريع عجلة النمو الاقتصادي للدول المشاركة فيه.

وشهدت النقاشات في الملتقى تركيزا على خلق مناخات استثمارية إيجابية، وتوفير الوسائل لإنشاء مناطق خاصة للتنمية في الدول لتشجيع الاستثمارات واستغلال الفرص التي يتيحها الملتقى للدول المشاركة فيه من الجهات الاستثمارية الواعدة عالميا.

إلى ذلك، أقيم على هامش "ملتقى الاستثمار السنوي" معرضا دوليا شارك فيه نحو 250 شركة وجهة حكومية من 125 دولة.

وفي هذا الإطار أكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لدى زيارته للمعرض، أن "المعرض المصاحب لملتقى الاستثمار السنوي يتيح الفرصة للعارضين والزوار التعارف وتبادل الخبرة والمعلومات حول أهمية الاستثمار الاجنبي وتحقيق الشراكات الاستراتيجية بين مختلف القطاعات في الدول الساعية لجذب مثل هذه الاستثمارات"، مؤكدا أن "دولة الإمارات ستظل الوجهة المفضلة للاستثمارات الاجنبية في المنطقة كونها تنعم بالاستقرار والأمن والأمان والقوانين التي تحمي رؤوس الأموال إلى جانب تهيئة بيئة استثمارية نظيفة ومحفزة وآمنة".



إطلاق مشروع "حزام واحد: طريق واحد" في مقر اتحاد الغرف العربية برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري

جمهورية الصين الشعبية إلى "الاستفادة من موقع لبنان الاستراتيجي، وموارده البشرية الغنية، وعنصر الأمان الذي يحظى به وحده دون سواه من دول المنطقة"، لافتاً إلى "أننا على أتم الاستعداد للتعاون معكم وتمكين الصين بالقيام بدورها الفاعل والفعال في المساهمة بإعادة إعمار سوريا والعراق وذلك بالتعاون مع الشركات اللبنانية".

فهد

وألقى نائب رئيس اتحاد الغرف اللبنانية نبيل فهد، كلمة رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، فأشار إلى أن "لبنان كان ولا يزال معبر طرق بين الشرق والغرب وملقى حضارات"، مؤكداً أن "جهود الصين ومشاركة لبنان في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري تأتي لتعزز من العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وتزيد من التفاعل بين الحضارات".

تشونغ

من جهته نوّه رئيس غرفة طريق الحرير للتجارة الدولية لو جيان تشونغ، بأهمية عقد فعالية "حزام واحد في لبنان: مؤتمر طريق الحرير"، معتبراً أن "اتحاد الغرف العربية شريك أساسي للصين، باعتباره ممثلاً للقطاع الخاص العربي"، لافتاً إلى أن "القطاع الخاص العربي له دور حيوي وبارز في إطار مشروع طريق الحرير".

إنيشفيلي

أما الرئيس الفخري للمجلس الاستشاري لجنوب أفريقيا ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في آسيا والمحيط الهادئ جمال إنيشفيلي، فأكد على "أننا على أتم الاستعداد للتعاون مع البلدان العربية التي تمتلك موارد طبيعية هائلة، وتقع ضمن نطاق استراتيجي في إطار طريق الحرير".

تكريم وتوقيع اتفاقيات

وتخلل الملتقى تكريم الرئيس عدنان القصار كرئيس فخري لغرفة طريق الحرير للتجارة الدولية، التي أنشئت لتعزيز التعاون التجاري والثقافي بين دول طريق الحرير بدعم من المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية وغرفة التجارة الدولية.

كذلك شهد الملتقى توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة الدولية لطريق الحرير، واتفاقية أخرى بين اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وغرفة التجارة الدولية لطريق الحرير، إضافة إلى اتفاقية بين مجلس بلدية بيروت وتحالفات الأمم المتحدة لطريق الحرير القارية والبحرية.



أكد رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري، خلال رعايته مؤتمر طريق الحرير "حزام واحد وطريق واحد في لبنان"، الذي استضافه مقر اتحاد الغرف العربية، أن "تلاقي الحضارات والثقافات والأديان هو الطريقة الوحيدة لمكافحة التطرف والتعصب والعنصرية والانعزال".

وأشار الحريري إلى أن "الاستثمار في لبنان اليوم يعني الاستعداد لإعادة الإعمار في سوريا"، معتبراً أن "إعادة إعمار سوريا هو جزء من عمل لبنان بعد انتهاء الأزمة السورية وعودة اللاجئين"، مشدداً على أن "هذا الاستثمار سيسمح لاقتصادنا بأن ينطلق لتعويض الانخفاض الحاد في النمو والعمالة الذي شعرنا به منذ بدء الأزمة السورية".

الكباريتي

وتحدّث رئيس اتحاد الغرف العربية خلال الملتقى، فأشار إلى أنه "شرف كبير لاتحاد الغرف العربية أن يستضيف هذه الفعالية المهمة في مقرّه الذي أردناه بيتاً للاقتصاد العربي ولتعزيز دوره مع شركائه الدوليين وبالأخص مع دولة الصين الصديقة"، موجهاً التحية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري، معرباً عن اعتزازه البالغ بدعم اتحاد الغرف العربية الذي يضم غرف واتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والخدمات في جميع الدول العربية. وأكد أن "تحقيق الطموحات العربية الصينية المشتركة تحتاج إلى التركيز على مسارين أساسيين، أولهما دعم الجهود العربية لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة للتمهيد لكي يأخذ مشروع الحرير الجديد كامل المدى الذي يستحقه وتستحقه الدول والشعوب على طول الطريق. أما المسار الثاني فيتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي بكامل تشعباته في إطار الحزام والطريق، مع التركيز على ضرورة العمل على تنفيذ مشروعات البنى التحتية التي تربط الصين بالعالم العربي".

القصار

ودعا رئيس مجموعة فرنسبنك الوزير السابق عدنان القصار



اتحاد الغرف العربية يستضيف اللقاء الاقتصادي العربي - الصيني

الكباريتي: نرفض إصااق الإرهاب بالإسلام والعالم العربي سيبقى واحدا موحدا



فهد

وألقى نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان نبيل فهد، كلمة اتحاد الغرف اللبنانية، فرحب بإنشاء مجلس الأعمال لطريق الحرير وتفعيله لتحقيق الأهداف المرجوة. وقال: "تفتخر بإنشاء مجلس الأعمال لطريق الحرير حيث يمكننا العمل معا على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري التي ستساعدنا في بناء استراتيجية تفاعلية لزيادة فرص الاستثمار، خصوصا أنّ لبنان يستعد لعدد من المشاريع الكبرى في سياق إعادة إعمار سوريا، وكذلك في مجال استخراج الغاز والنفط، وإعادة تطوير البنى التحتية بعد إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يجب أن نتمكّن من استعمال منطقة طرابلس الاقتصادية الخاصة لاستثمارات طريق الحرير في مختلف القطاعات الاقتصادية".

زنغ وي

واعتبر رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية جيانغ زونغ وي، أنّ "هناك الكثير من فرص التعاون بين الجانبين العربي والصيني، سواء في مجال الصناعة أو في القطاعات المالية والسياحية والبنى التحتية، من هنا يجب استغلال الفرص المتوافرة لدى الطرفين، من أجل الارتقاء بالتعاون إلى مستوى أكبر في المرحلة القادمة"، مقترحا لتقوية التعاون بين الشركات العربية والصينية "تحسين أولا الهيكل التجاري بين العالم والصين، وهذا يتطلب من الجانب العربي تنويع مصادره لتحقيق تحوّل اقتصادي استراتيجي. كذلك تعميق التعاون في مجال الطاقة، أيضا هناك إمكانية كبيرة للتعاون في مجال التكنولوجيا، وأيضا في مجال البنية التحتية واللوجستيات".

توقيع اتفاقيات

وشهد اللقاء توقيع مذكرتي تفاهم وتعاون بشأن إنشاء ودعم مجلس أعمال طريق الحرير بين كل من اتحاد الغرف العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية، وبين اتحاد الغرف اللبنانية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية. كما شهد اللقاء لقاءات ثنائية بين الشركات وأصحاب الأعمال من البلدان العربية وجمهورية الصين الشعبية.

أشار رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل رجا الكباريتي، إلى أنّنا في العالم العربي نرفض ظاهرة الإرهاب، والإسلام هو دين عدل وتسامح، ولذلك نحن نرفض أن يتم إصااق تهمة الإرهاب بالمسلمين"، مشددا على أنّ "العالم العربي واحد موحد، ولن يكون مقسما مهما تعاضمت التحديات وكثرت المؤامرات من كل حذب وصوب على العالم العربي".

كلام العين نائل الكباريتي، جاء خلال اللقاء الاقتصادي العربي - الصيني الذي أقيم في مقر اتحاد الغرف العربية، بتنظيم من اتحاد الغرف العربية واتحاد الغرف اللبنانية بالتعاون مع المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية، بحضور أكثر من 250 مشاركا من لبنان والبلدان العربية وجمهورية الصين الشعبية.

وأكد الكباريتي أنّ "الاستثمار في العالم العربي هو استثمار مجد، باعتباره سوقا ضخمة تختزن إمكانات هائلة، لهذا فإننا نتطلع إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع جمهورية الصين الشعبية التي تعتبر دولة صديقة للعالم العربي، ومن هذا المنطلق نتطلع إلى إقامة شراكات مع الجانب الصيني في القطاعات الحيوية ومن بينها قطاع اللوجستيات ونقل التكنولوجيا الصينية المتطورة للعالم العربي".

جيان

وأشار سفير جمهورية الصين الشعبية في لبنان وانغ كيجيان، إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط الصين والعالم العربي، لافتا إلى أنّ "المبادرة التي أطلقها فخامة الرئيس شي جين بينغ في العام 2013، دخلت بالفعل حيّز التنفيذ حيث يتم في هذا الإطار تنفيذ مشاريع عملاقة في العديد من البلدان على طول خط الحرير"، لافتا إلى "أهمية استعادة البلدان العربية من هذه المبادرة الاستراتيجية والطموحة"، معتبرا أنّه "في العام 2016 بدأت العديد من البلدان العربية تبدي اهتماما بهذه المبادرة، وبالفعل اتفق الجانبان العربي والصيني على المضي قدما نحو مرحلة تعاون جديدة".

القصار

من جهته أكد الرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية عدنان القصار على دور لبنان الهام في استراتيجية "حزام واحد وطريق واحد" التي أطلقها رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ، داعيا جمهورية الصين الشعبية إلى "الاستفادة من موقع لبنان الاستراتيجي وموارده البشرية الفاعلة والفعالة، وعنصر الأمان الذي يحظى به بلدنا"، مشيرا إلى "أننا على أتم الاستعداد للتعاون مع الجانب الصيني وتمكينها من القيام بدورها الاستراتيجي في المساهمة بإعادة إعمار سوريا والعراق، وذلك بالتعاون مع الشركات العربية".

انعقاد منتدى الاقتصاد العربي بدورته الـ 25 بحضور لبناني وعربي مهيز

حواراً عربياً وجهوداً كبيرة لمواجهة التحديات". كذلك كانت كلمات لكل من رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طريه، ورئيس مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) نبيل عيتاني، إضافة إلى رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير الذي شدد على "أننا ما زلنا نحلم بتكامل اقتصادي عربي، وبسوق حرة مفتوحة، وبإلغاء الحواجز الجمركية، وتسهيل الانتقال والتنقل، وبالربط بين الدول العربية على اختلافه. نعم ما زلنا نحلم بجمع قدرات العرب وطاقتهم وإمكاناتهم ليشكلوا قوة اقتصادية يحسب لها حساب، يكون مردودها الأول ازدهاراً لدولنا ورفاهية لشعبنا. نعم ما زلنا نحلم بقيادات عربية تعي مصلحة دولها وشعوبها وتعمل بأمانة وإخلاص لتحقيقها، وليس تدمير الأخضر واليابس لمآرب وغايات ومصالح خاصة".

من جهته أوضح حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، أن لبنان بعد العام 1993 وبتوجه وطني وحكومي مستمر لغاية اليوم وبهندسات مصرف لبنان، أصبحت الليرة اللبنانية مستقرة. وأدى هذا الاستقرار إلى تعزيز الثقة وانخفاض الفوائد التي كانت تراوح في حينه بين 14 و16 في المئة وأصبحت اليوم بين 6 و7 في المئة". أما وزير الاقتصاد اللبناني رائد خوري، فأشار إلى "ضرورة وضع الاستراتيجية المناسبة لإشراك القطاع الخاص في التنمية وذلك عبر إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورفع حجم الصادرات اللبنانية لحد من العجز في الميزان التجاري، والسعي إلى توفير بيئة أعمالٍ مُواتية تُشجّع النمو وتُحفز الاستثمار وتُعزّز ديناميكية الاقتصاد وقدرته التنافسية".

وألقت النائب بهية الحريري كلمة راعي المنتدى الرئيس سعد الحريري، فأشارت إلى أن "المرحلة الراهنة تتطلب منا كدول عربية زيادة التنسيق فيما بيننا وتفعيل علاقاتنا الأخوية لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية المحيطة بنا وقد حان الوقت للعمل صفاً واحداً في وقت تزداد فيه الحاجة لمساندة بعضنا البعض معتمدين بذلك على كل ما يوحد صفوفنا وجمعنا كدول عربية شقيقة لمحاصرة ومواجهة الفكر التكفيري والحركات الإرهابية التي تحاول العبث في منطقتنا عبر سياسة التخريب والتخريب التي تعتمدها".

وفي ختام حفل الافتتاح تم تكريم عددا من الشخصيات الاقتصادية اللبنانية والعربية ومن بينها رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم، وغيرها من الوجوه الاقتصادية العربية البارزة، ومن ثم افتتح المعرض المصاحب للمنتدى.

أكد رئيس الاتحاد العام للغرف العربية العين نائل رجا الكباريتي، أن "دقة المرحلة تستوجب منا جهداً أكبر لتعزيز مسار العمل العربي المشترك، على الأقل في الجوانب الأساسية المتصلة ببيئة الاستثمار التي يحتاجها القطاع الخاص، وإزالة المعوقات التي تواجهه ليتمكن من الاضطلاع بدوره التنموي المنشود".

كلام العين الكباريتي، جاء خلال المنتدى الاقتصادي العربي الـ 25 الذي عقد في مدينة بيروت برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري ممثلاً بالنائب بهية الحريري، وبمشاركة لبنانية وعربية كبيرة، إذ فاق الحضور الـ 600 شخص.

وأمل الكباريتي بأن تأخذ الإصلاحات التي يتم تنفيذها في عدد من الدول العربية، بعين الاعتبار أهمية الترابط بالبعد العربي المشترك "لكي تأخذ التنمية في بلداننا كامل مداها ارتكازاً على الأسواق العربية المفتوحة على بعضها البعض، بما يمهّد لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليشعر بها المواطن العربي بتحسين معيشته وتفتح الآفاق أمامه بالفرص والطموحات"، مشدداً على أن "التحدي الأساسي اليوم هو تحسين بيئة الأعمال وتعزيز مرونتها لتواكب الاحتياجات العصرية لاستقطاب الاستثمار، لذا نحتاج الى مراجعة السياسات الوطنية الاستثمارية للقطاع الخاص العربي لتعزيز ديناميكيته وقدراته لقيادة عملية النمو وزيادة خلق الوظائف وفرص العمل الجديدة. وما نحتاجه بالفعل هو تأهيل المنظومة التشريعية العربية لعالم الاقتصاد المعرفي الذي يفتح أمامنا الفرص الواسعة لتحقيق النمو النوعي المنشود".

وتحدّث الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي فأكد أن "احتفالنا باليوبيل الفضي هو من دون شك دليل على الاستمرارية والنجاح. لكن مسيرة الـ 25 عاماً ليست إلا حافزاً للمضي قدماً، ويقدر ما هي وقفة ارتياح، هي أيضاً وقفة تأمل ومراجعة من أجل المزيد من التطوير، وما يزيدنا عزماً، هو أن الظروف التي يعيشها عالمنا العربي تتطلب أكثر من أي وقت،





مذكرة تفاهم بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية



الخاصة بحركة سوق العمل وفرص الاستثمار والاستفادة المثلى من الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل. كما تضمنت المذكرة المحاور ذات الأولوية على أجندة الأنشطة المزمع تنفيذها حول دور منظمات أصحاب الأعمال للنهوض في مجالات التشغيل والتنمية المستدامة 2030، والصناعات الصغرى والحرف التقليدية للحد من البطالة، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الاستثمار، وتطوير وسائل وأساليب التدريب المهني والتعليم التقني لتتوافق مع التطور التكنولوجي واحتياجات أسواق العمل، وتطوير الإحصاءات والبيانات ودعم مراكز الإحصاءات الوطنية والقومية في مقدمها الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية. كما تم بموجب مذكرة التفاهم تحديد الالتزامات المتبادلة على كل طرف في تنفيذ تلك الأنشطة.

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة، شاهين علي شاهين، ومديرة الغرف العربية والمشاركة هدى كشتان، في اجتماعات الدورة الرابعة والأربعون لمؤتمر العمل العربي، التي عقدت في القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية خلال الفترة ما بين 9 و16 نيسان (إبريل) 2017.

وكانت اللجنة الدائمة لشؤون العمل باتحاد الغرف العربية، عقدت اجتماعها الـ 34 عشية انعقاد الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي، وذلك لإجراء مطالعة في بنود جدول أعمال الدورة وبحضور أعضائها، وقد ترأس أعمال الاجتماع رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الفجيرة وعضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات، خليفة خميس مطر الكعبي.

إلى ذلك، وقع أمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين، مع مدير عام منظمة العمل العربية فايز المطيري، مذكرة تفاهم وتعاون لمدة 4 سنوات، على هامش الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي التي عقدت في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، وذلك انطلاقاً من الأهداف المشتركة للجانبين بأهمية العدالة الاجتماعية في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي وجذب رؤوس الأموال للاستثمار وخلق فرص العمل، وتحقيقاً للتمكين المعرفي.

وبموجب مذكرة التعاون سيتم التنسيق والتشاور في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتحديد آليات عمل لتنفيذ التعاون وتبادل المعلومات والوثائق والإحصاءات والبيانات



اتحاد الغرف العربية يوقع وثيقة تفاهم مع اتحاد المصارف العربية

العربي إلى جانب إمكانات غرف التجارة العربية في مطالبات تنمية اقتصادية واجتماعية. كذلك تهدف اتفاقية التعاون إلى تعزيز المشاركة المتبادلة في النشاطات عندما تتعلق بمواضيع مشتركة بين الاتحادين وتقديم التسهيلات المناسبة في هذا المجال. كذلك التعاون في تنظيم وعقد مؤتمر عربي دولي سنوياً يتم الاتفاق على موضوعاته ومحاوره ومكانه وزمانه بين الاتحادين.

وقّع رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريتي مع رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح، وثيقة تعاون مشتركة تهدف إلى تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، وتعزيز التعاون لخدمة الأهداف المشتركة لدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية. وينص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع كلما دعت الحاجة. إضافة إلى التنسيق بشأن تنفيذ المشاريع المشتركة وحشد إمكانات القطاع المصرفي

رئيس مجلس الغرف السعودية يلتقي وزير التجارة والاستثمار الأسترالي



(2017/2020).

وتمّت عملية الانتخابات بإشراف مباشر من الإدارة القانونية بالمجلس لضمان نظامية الإجراءات ونزاهتها، حيث يمثّل هذا الاختيار رغبة قطاع الأعمال السعودي، باعتبار أنّ الرئيس ونائبه من الوجوه والكوادر الاقتصادية المرموقة التي لها إسهامات وباع طويل في العمل التجاري.

وعد رئيس المجلس ونائبه ببذل مزيد من الجهد للارتقاء بعمل المجلس وتحقيق مزيداً من المكاسب لقطاع الأعمال والاقتصاد بالمملكة وبرامج التنمية.

أشار وزير التجارة والسياحة والاستثمار الأسترالي ستيفن سيوبو، خلال لقائه والوفد المرافق رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي بحضور عدد من أصحاب الأعمال السعوديين، إلى "رغبة أستراليا في دفع جهود التعاون الاقتصادي مع الجانب السعودي، وأن تصبح أستراليا شريكاً استراتيجياً للمملكة في إطار مبادراتها الواعدة لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية، إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى".

من جهته لفت رئيس مجلس الغرف السعودية أحمد بن سليمان الراجحي إلى "أهمية العلاقات التي تربط البلدين"، معتبراً "اللقاء فرصة طيبة لمناقشة كافة القضايا الاقتصادية التي تهم البلدين، لتعزيز الاستثمارات المشتركة وزيادة حجم التبادل التجاري الذي ما يزال دون المأمول".

وكان انتخب مجلس إدارة الغرف السعودية خلال اجتماع له، المهندس أحمد بن سليمان الراجحي رئيساً، وكل من الدكتور سامي بن عبد الله العبيدي ومنير بن محمد ناصر بن سعد نائبين للرئيس، وذلك للدورة الجديدة للمجلس التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات

الهيئة يبحث تطوير التعاون الاقتصادي مع باكستان

والاتصالات، القطاع المالي، الآلات والمعدات الإلكترونية، ومواد البناء والتشييد.

ورحب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبدالرحمن المؤيد بالوفد الصيني، لافتاً إلى أنّ "زيارة الوفد الصيني تأتي بهدف تعزيز وتنمية علاقات الشراكة والتعاون بين الجانبين البحريني والصيني في شتى مجالات الأعمال"، مشيداً بالنمو المتزايد الذي تشهده معدلات التبادل التجاري البحريني الصيني، لافتاً إلى "وجود فرص استثمارية واعدة بين الجانبين".



التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد خلال زيارة الوفد التجاري لجمهورية باكستان برئاسة محافظ لاهور رفيق راجوانا.

وتم الاتفاق على ضرورة دعم وتسهيل إجراءات الاستثمارات بين البلدين، والعمل على زيادة حجم التجارة البينية في ظل توافر فرص الاستثمار بين الطرفين، فضلاً عن العلاقات السياسية المتميزة التي تربط مملكة البحرين وجمهورية باكستان والتي ساهمت بتطوير وتنمية العلاقات التجارية والاستثمارية. كما تم خلال اللقاء التأكيد على أهمية دعم وتنفيذ الاتفاقيات المتبادلة، ودعم التشريعات التي تخدم الاستثمارات.

وأكد المؤيد أنّ "باكستان تعتبر من الدول الآسيوية المتطورة اقتصادياً وتجارياً وبالتالي فإن الشراكة الحقيقية بين البلدين ستصب في مصلحة الاقتصاد الوطني".

على صعيد آخر، نظمت غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT) لقاءات ثنائية مع وفد تجاري صيني، وذلك بمشاركة نخبة من التجار وممثلي كبرى الشركات الصينية من شتى قطاعات الأعمال منها: البنية التحتية، الطاقة والموارد المعدنية، الأغذية والمشروبات، تكنولوجيا المعلومات

الغانم: بذل الجهود لتقوية العلاقات الاقتصادية مع سلطنة عمان

الكويتية - العمانية ورغبة قيادتي البلدين في التعاون وبذل الجهود لعقد الشراكات الاستثمارية وتحقيق المزيد من التنمية في كلا البلدين الشقيقين".



أشار رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، علي محمد ثنيان الغانم، على "عمق العلاقات الأخوية التي تربط بين الكويت وسلطنة عمان"، مشدداً على "ضرورة بذل الجهود لتقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة".

كلام الغانم جاء خلال استقباله وفداً عمانياً برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط سلطان بن سالم الحبسي، حيث أكد على أن "الاستثمارات الكويتية رائدة في عدة مناطق في السلطنة التي تزخر بالفرص الاستثمارية"، معتبراً أن "العلاقات المشتركة الكويتية العمانية تعتبر تكاملية وليست تنافسية"، لافتاً إلى "عمق العلاقات

الكيومي ينوّه باستجابة الحكومة لمطالب القطاع الخاص العماني



وجانب التنوع الاقتصادي بوجه خاص. وكشف الكيومي عن انتهاء الغرفة من إعداد دراسة خاصة بتقييم الوضع الاقتصادي الراهن خاصة في ما يتعلق بالرسوم والضرائب المفروضة على القطاع الخاص.

أبدى رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكيومي ارتياحه لاستجابة الحكومة لمطالب القطاع الخاص العماني بشأن إجراء تعديلات على بعض الرسوم والضرائب ووقف العمل ببعض القرارات ذات الصلة بالقطاع الخاص.

ونوّه الكيومي باستجابة مجلس الوزراء لمطالب الغرفة لجهة عدم إقرار أي ضرائب أو رسوم جديدة على القطاع الخاص إلى حين إعادة تقييم الوضع الراهن الأمر الذي من شأنه أن يحفز ويشجع القطاع الخاص على تنمية مساهماته في عملية التنمية الاقتصادية

رئيسة كرواتيا والشيخ خليفة آل ثاني يفتتحان منتدى الأعمال القطري - الكرواتي

لذلك فإننا نأمل أن يكون لقاء فخامتكم معنا اليوم بداية حقيقية نحو تفعيل التعاون المشترك بين قطاعات الأعمال في البلدين". من جهة أخرى، أشار الشيخ خليفة بن جاسم خلال الاجتماع الثالث لمجلس إدارة الغرفة الدولية قطر، إلى أن "الغرفة الدولية قطر استطاعت منذ انشائها أن تحقق إنجازات كبيرة وأن تشارك بقوة في الفعاليات الدولية وأن تلفت انظار الغرف المثيلة إلى ما تقدمه على الساحة الدولية"، لافتاً إلى أن "الغرفة تسعى إلى إبراز الدور البارز للقطاع الخاص القطري في المحافل الدولية وفي أكبر المنظمات الدولية مثل مجموعة العشرين والامم المتحدة وغيرها".



أشادت رئيسة جمهورية كرواتيا كوليندا جرابر كيتاروفيتش، في كلمة لها خلال منتدى الأعمال القطري الكرواتي بالعلاقات المتميزة التي تربط كرواتيا بدولة قطر، آملة في أن ترتقي علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري إلى "مستوى العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين".

وأكدت أن "كرواتيا مهتمة ببناء علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع قطر، ونأمل أن يكون هناك تعاون بين رجال الأعمال القطريين والكرواتييين لتعزيز هذه العلاقات، خصوصاً وأن العديد من الشركات الكرواتية ترغب في دخول السوق القطري".

من ناحيته أشار رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، إلى أن "قطر ترتبط مع كرواتيا بعلاقات متميزة على كافة المستويات والمجالات، في حين لا يزال التبادل التجاري بين البلدين دون مستوى طموحاتنا، حيث بلغت التجارة البينية نحو 22 مليون دولار فقط في العام الماضي 2016، وهو مستوى لا يعكس حجم الإمكانيات المتوافرة لدى البلدين الصديقين، كما لا يليب طموحاتنا،

شقيير يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع سفيري باكستان ورواندا

من الفرص الواعدة التي يمكن العمل عليها بين رجال الاعمال في البلدين"، موضحاً أنّ "اللقاء ناقش أيضاً إنجاز اللقاء الاقتصادي اللبناني - الباكستاني الذي سيقام في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، بحضور أكثر من 30 رجل اعمال ورجال اعمال لبنانيين".



استقبل رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير، سفيري رواندا ويليامز نكورونيزا، وباكستان أفطاب أحمد خوخير .

وبحث شقيير مع سفير رواندا تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث أكد السفير الرواندي إلى أنّ "رواندا تمتلك الكثير من الفرص الاقتصادية، في حين انه لا يوجد سوى عدد ضئيل من رجال الاعمال اللبنانيين في بلدنا".

أما شقيير فأبدى اهتماما كبيرا في اطلاق القطاع الخاص اللبناني على مزايا رواندا الاقتصادية، لافتاً إلى أنّه "اتفقت مع السفير نكورونيزا على عقد لقاء مع رجال أعمال لبنانيين في مقر الغرفة لإجراء عرض شامل عن الفرص الاستثمارية في رواندا".

وفي لقاءه مع سفير باكستان، بحث شقيير تنمية التعاون الاقتصادي مع القطاع الخاص الباكستاني، حيث أكد "وجود الكثير

خليل رزق يبحث أوضاع العاملين الفلسطينيين مع وفد منظمة العمل الدولية

يعيشها العمال الفلسطينيون والقطاع الخاص الفلسطيني، مشيرة إلى أنّ "المنظمة بصدد الانتهاء من تصميم برنامج العمل اللائق للفترة القادمة بالتشاور مع كافة الأطراف مع استعداد المنظمة لتقديم كافة أشكال الدعم الفني من خلال الخبراء الدوليين"، موضحة أنّ "المنظمة تعمل على حشد الدعم المالي لتأسيس مؤسسة الضمان الاجتماعي في فلسطين وستستمر في تقديم الدعم الفني وبناء القدرات وتدريب الكوادر الفلسطينية لإدارة تلك المؤسسة والاستفادة من تجارب ناجحة لعدد من الدول في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى العمل مع كافة الشركاء على تعديلات قانون العمل بالتوافق وبما ينسجم مع الاتفاقيات ومعايير العمل الدولية".



التقى رئيس اتحاد الغرف الفلسطينية خليل رزق، المدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية في بيروت الدكتورة ربا جرادات وذلك خلال زيارتها الأولى لفلسطين منذ توليها هذا المنصب عام 2015. واستعرض رزق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وأوضاع العاملين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وما يواجهونه من قبل الاحتلال الإسرائيلي من عراقيل ومضايقات لا سيما على المعابر والحواجز إضافة إلى ظروف العمل غير اللائقة وحوادث العمل التي أدت إلى عشرات الوفيات ومئات الإصابات والإعاقات نظراً لعدم توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية من قبل المشغلين الإسرائيليين.

كذلك تطرق رزق إلى مستحقات العاملين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمحجوزة لدى الجانب الإسرائيلي مشيراً إلى أنّ "هذه الأموال من حق الفلسطينيين وعلى الجانب الإسرائيلي تحويلها لمؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني"، شارحاً المعوقات الإسرائيلية في وجه التجارة الفلسطينية وتأخير مرور البضائع المستوردة والمصدرة بذريعة الفحص الأمني وما ينتج عن ذلك من زيادة في التكاليف وعرقلة العملية الإنتاجية نظراً لحجز المواد الخام ومنع استيراد بعض مدخلات الإنتاج بحجة الاستخدام المزوج.

من جهتها أعربت الدكتورة جرادات عن سعادتها لزيارة فلسطين واللقاء بمختلف الشركاء للاطلاع على الأوضاع والظروف التي

"موديز": الوضع المالي للمملكة العربية السعودية قويا

كذلك توقع "البنك الدولي" استمرار عجز ميزان المعاملات الجارية عند 4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 لكن مع تحول الميزان إلى تحقيق فوائض صغيرة بدءاً من عام 2018 وما بعده. مبيّناً أنّ وضع المالية العامة يتسم بالاستقرار في المدى القصير مع احتفاظ مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" باحتياطات ضخمة، مع توقعات بأن يبلغ عجز الموازنة العامة 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي.



أعلنت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني عن أنّ الوضع المالي للمملكة العربية السعودية لا يزال قوياً، وتتمتع باحتياطات كبيرة من النفط والغاز بتكلفة إنتاجية منخفضة، ومستويات عالية من السيولة الخارجية.

وتوقعت "موديز"، أن يتم تنفيذ الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة السعودية، واصفة إياها بـ"خطط الإصلاح الطموحة والشاملة"، مانحة الاقتصاد السعودي نظرة مستقبلية مستقرة باعتبار أن المخاطر على الملف الائتماني متوازنة بشكل عام.

كذلك توقعت الوكالة تضيق مستويات العجز في الميزانية إلى 9.2%، في 2018، انخفاضاً من 10.5%، من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري. وعلى المدى المتوسط توقعت موديز تنويع مصادر الدخل مع انخفاض عائدات النفط والغاز إلى 54% بحلول عام 2020.

في المقابل توقع "البنك الدولي" أن يتسارع نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية إلى 2% و 2.1% عامي 2018 و 2019، كذلك تتوقع أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي مع انخفاض وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة ليسجل القطاع نمواً بواقع 2.1 في المئة هذا العام.

لبنان: النمو الاقتصادي 2% في 2017

وارتفعت قيمة احتياطات الذهب في ميزانية مصرف لبنان 381.71 مليون دولار إلى 11.47 ملياً على إثر ارتفاع سعر الذهب الذي بقي يُجاور مستوى الـ 1250 دولاراً للأونصة الواحدة في النصف الثاني من شهر آذار (مارس) على الرغم من تحسُّن سعر صرف الدولار الأمريكي. كما زادت قيمة الاحتياطات بالعملة الأجنبية بنسبة 9.56 في المئة (3.50 مليارات دولار) مقارنةً بنهاية الفصل الأوّل من العام 2016.



أكّد وزير المال اللبناني علي حسن خليل، أنّ "الحكومة اللبنانية تستهدف خفض العجز في موازنة السنة المالية 2017 إلى 8.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9.3 في المئة في موازنة السنة السابقة"، موضحاً أنّ "حجم الإنفاق المقدّر يبلغ 23.670 تريليون ليرة أي 15.7 مليار دولار فيما يبلغ حجم الإيرادات 10.9 مليار دولار".

وتوقع وصول النمو الاقتصادي إلى 2 في المئة خلال العام 2017 الحالي، مقدراً النفقات بـ 23670 بليون ليرة (15.7 بليون دولار) مقابل نفقات محققة فعلياً قيمتها 22600 بليون ليرة عام 2016. فيما تبلغ الإيرادات 16384 بليون ليرة مقابل 14959 بليوناً عام 2016 أي بزيادة 9.5 في المئة.

في الموازنة، أظهرت ميزانية مصرف لبنان انخفاض موجودات المصرف بالعملة الأجنبية خلال النصف الثاني من شهر آذار (مارس)، حيث قامت العديد من المصارف اللبنانية باستبدال شهادات الإيداع من محفظتها لدى مصرف لبنان بإصدار اليوروبوند الجديد عن الجمهورية اللبنانية .

ارتفاع الدين المصري الخارجي 40.8 في المئة



إلى 28.5 بليون دولار، وهو أعلى معدل منذ العام 2011، لافتاً إلى "تدفق نحو 27 بليون دولار من العملات الأجنبية إلى النظام المصرفي، منذ تعويم الجنيه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي".

وكان وصل الاحتياطي المصري إلى 26.5 بليون دولار تقريباً نهاية شباط (فبراير) الماضي، في حين قفز الدين الأجنبي بنسبة 40 في المئة إلى 67 بليون دولار نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2016. وترتفع احتياطات مصر من النقد الأجنبي منذ توصل مصر، إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 بليون دولار.

كشف البنك المركزي المصري، عن ارتفاع إجمالي الدين الخارجي بنسبة 40.8 في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من السنة المالية 2016-2017، فيما قفز حجم الدين العام الداخلي بنحو 28.9 في المئة. وزاد إجمالي الدين الخارجي إلى 67.322 مليار دولار في النصف الأول الذي انتهى في 31 ديسمبر الماضي من 47.792 مليار دولار في النصف الأول من 2015-2016.

وارتفع الدين العام الداخلي 28.9 في المئة إلى 3.052 تريليون جنيه (نحو 166.9 مليار دولار) من 2.368 تريليون في النصف المقابل من السنة المالية السابقة. وتعكف وزارة المالية المصرية على إعداد الموازنة العامة الجديدة، حيث تبلغ مخصصات الدعم نحو 200 مليار جنيه. من جهته كشف مساعد محافظ المركزي المصري رامي أبو النجا، عن وصول الاحتياط الأجنبي نهاية آذار (مارس) الماضي

الاقتصاد السوداني ينمو 4.9% في 2016



الإصلاح الاقتصادي، وإسهام الصندوق في رفع الحصار الاقتصادي عن السودان". ويعاني السودان من خلل في ميزان المدفوعات حيث بلغ حجم الواردات العام الماضي 11 مليار دولار، مقابل 5.4 مليارات دولار للصادرات.

كشف وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني بدرالدين محمود عباس، عن تحقيق الاقتصاد السوداني نمواً بنسبة 4.9 في المئة بنهاية 2016، مقارنة بـ 5.3 في المئة عام 2015. وأكد خلال لقائه بعثة صندوق النقد العربي، أن "هناك جهود مبدولة لتهيئة البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار والسعي لاستقطاب استثمارات جديدة في السودان"، مثنياً "جهود صندوق النقد العربي ودعمه المتواصل للاقتصاد السوداني عبر التسهيلات والقروض المصرفية، وكذلك عبر الدعم الفني لتعزيز الجهود المبدولة في

ارتفاع إجمالي الدين العام في الأردن



بنسبة 6.6 في المئة ليلعب 11.307 مليار دينار مقارنة مع 12.115 مليار دينار نهاية العام 2016 المنصرم. ويعود سبب

انخفاض الاحتياطي إلى صفقة البنك العربي في شباط (فبراير) الماضي، والتي استحوذ من خلالها مستثمرون أردنيون وعرب على حصة في البنك والبالغة 20 في المائة، بقيمة 1.12 مليار دولار. إضافة إلى استخدام جزء من الاحتياطي الأجنبي في تحويلات نقدية لشركة مصفاة البترول الأردنية، وفي إنشاء حساب الخزينة الموحد للحكومة.

وكانت ارتفعت قيمة أونصات الذهب لدى البنك المركزي خلال الربع الأول من العام الحالي لتبلغ 1.192 مليار دينار.

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي للأردن، 26.078 مليار دينار تمثل 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2017 مقابل 94.8 في المئة في نهاية عام 2016.

ووفقاً لوزارة المالية الأردنية بلغت مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه نحو 7.6 مليار دينار لنهاية كانون الثاني الماضي. وأظهر صافي الدين العام ارتفاعاً عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 103.4 مليون دينار لتمويل عجز الموازنة العامة والقروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه ليصل إلى حوالي 24182.9 مليون دينار أو ما نسبته 87.6% من الناتج لعام 2017 مقابل بلوغه حوالي 24079.4 مليون دينار أو ما نسبته 87.5% من الناتج لعام 2016.

وكان سجل احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني، انخفاضاً خلال الربع الأول من العام الحالي

توقعات بنمو الاقتصاد العربي 3.7% في 2017



أكد رئيس اتحاد المصارف العربية، الشيخ محمد جراح الصباح، أنّ "الظروف التي يمر بها العالم العربي انعكست على مستويات نمو الاقتصاد العربي التي كانت بحدود 2.3 في المئة عام 2015 و2.7 في المئة عام 2016، مع نمو متوقع بنسبة 3.7 في المئة خلال العام الحالي 2016، وذلك وسط تباين واضح في معدلات النمو بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والدول الأخرى التي تعاني من عجز في الميزانيات والحساب الجاري".

وأشار إلى أنّ "التقديرات تظهر منح القطاع المصرفي العربي نحو 1.9 تريليون دولار في عام 2016 مثلت نحو 77% من الناتج المحلي الإجمالي العربي"، لافتاً إلى "أهمية العمل على إنهاء مشكلة الفقر".

الكويت: رفع سقف الدين العام إلى 20 مليار دينار



كشف وزير المالية الكويتي أنس الصالح، عن أنّ "الكويت تستهدف إجراء تعديل تشريعي يسمح بزيادة سقف الدين العام إلى 20 مليار دينار من 10 مليارات حالياً وكذلك زيادة مدة السندات التي يمكنها إصدارها إلى 30 سنة من عشر سنوات. ولفت الوزير الصالح إلى أنّ "الحكومة تخطط أيضاً لإدخال الصكوك ضمن أدوات الاقتراض"، موضحاً أنّ "الكويت ستدخل أسواق السندات مستقبلاً ولكن بشكل رشيد"، مشيراً إلى أنّها نسعى لأن يكون اقتراضنا بهدف الإنفاق الاستثماري".

وباعت الكويت سندات بقيمة ثمانية مليارات دولار لأجل خمس وعشر سنوات في آذار (مارس) وذلك في أول طرح سندات دولية، فيما باعت قطر والسعودية وعمان ديون بأجل أطول.

في سياق متصل، سحبت الكويت نحو 43 مليار دولار من صندوق الاحتياطي العام خلال العامين الماليين الماضيين، وقد بلغت نسبة ما تم سحبه 45 في المئة من إجمالي صندوق الاحتياطي العام حتى نهاية موازنة 2017-2016، الذي يقارب حجمه 100 مليار دولار.

ويعود سبب سحب الكويت هذا الكم من المليارات من الاحتياطي العام إلى تمويل جزء من العجز المالي المحقق في

هذين العامين بجانب الاقتراض من البنوك المحلية عن طريق إصدارات السندات التي أصدرها بنك الكويت المركزي خلال هذه الفترة. وفي حال استمرت الكويت بالسحب سينضب الاحتياطي العام للدولة بحلول العام المالي 2021-2020، إلا إذ ارتفعت أسعار النفط وعادت إلى مستويات فوق 80 دولاراً للبرميل.

تونس تتوقع نموًا 2.3 في المئة عام 2017



وتحرص وزارة المالية على إنجاز المفاوضات مع بعثة صندوق النقد الدولي التي سترفع تقريرها النهائي الى مجلس إدارة الصندوق في مايو/ أيار القادم. وتشمل الإصلاحات بلورة المرجعيات والمعايير الهيكلية، وتعزيز صلابة المالية العمومية وديمومتها على صعيدي النفقات والمداديل. وأكدت وزيرة المالية لمياء لزريبي، أنّ "المصالح الفنية للوزارة تبذل قصارى الجهد في مجالات عدة، ما أثمر استكمال ملفات عديدة متصلة بإصلاح قطاع المالية".

توقع البنك المركزي التونسي، أن تبلغ نسبة نمو الاقتصاد التونسي خلال العام 2017 الجاري 2.3 في المئة، بفضل النتائج الجيدة للقطاع الصناعي واستئناف إنتاج الفوسفات وتحسن النشاط السياحي.

وأظهرت بيانات البنك المركزي التونسي حول "التطورات الاقتصادية والنقدية"، تدعيم النشاط الصناعي خلال الشهرين الأولين من العام الحالي، كما تم تسجيل تحسن في قطاع الخدمات، حيث شهد عدد السياح الاجانب الوافدين إلى تونس ارتفاعا بنسبة 6.23 في المئة خلال الشهرين الأولين من عام 2017 مقابل تراجع بنسبة 1.16 في المئة العام الماضي.

كما شهد نشاط النقل الجوي، عودة لحركة المسافرين في المطارات بنسبة 1.15 بالمائة مقابل تراجع بنسبة 9 بالمائة خلال عام 2016.

من جهة ثانية أعرب رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس بجورن رودر، عن ارتياحه للإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية التونسية في إنجاز جملة الإصلاحات التي تعهدت بها، مؤكداً "حرص صندوق النقد الدولي على دعم ومساندة الوزارة في هذا المسار".

الاقتصاد القطري يحقق أقوى نمو في الناتج المحلي الإجمالي

إنتاج النفط تماشياً مع اتفاق توصلت إليه منظمة أوبك العام الماضي لخفض الإنتاج.

ومن المرتقب بحسب البنك الدولي أن يتسارع نمو الاقتصاد القطري إلى 3.3% في 2017 من 2.9% في 2016 بدعم من تنفيذ مشاريع بقيمة 200 مليار دولار، لتحديث مرافق البنية التحتية قبل استضافة كأس العالم لكرة القدم وأيضاً بدء إنتاج مشروع برزان للغاز بطاقة 1.4 مليار قدم مكعبة. ووفقاً للبنك فإنه مع بداية استقرار الاستثمارات سيستقر معدل النمو تدريجياً عند نحو 2.5% عام 2019.



كشفت مجموعة QNB في تقرير صادر عنها عن أنّ الاقتصاد القطري لا يزال يتسم بالمرونة في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية، حيث حققت قطر أقوى نمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المنطقة طوال فترة انخفاض أسعار النفط.

وكشف وزير المالية القطري علي شريف العمادي عن إرساء الحكومة القطرية عقوداً بـ 39 مليار ريال خلال الأشهر التسعة الماضية على شركات ومؤسسات القطاع الخاص الخاضعة لقانون المناقصات والمزايدات الذي أقرته الحكومة العام الماضي.

وأظهرت البيانات الرسمية نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.7% في الربع الأخير من العام الماضي، في حين بلغ 2.2% عام 2016 وذلك مقارنة بالنمو السنوي البالغ 3.6% عام 2015.

من جهته توقع البنك الدولي تباطؤ نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر خلال العام الحالي 2017، مقارنة مع عام 2016، وذلك لأسباب أهمها انخفاض

الحكومة المغربية تقر الموازنة وتتوقع نموًا 4.5 في المئة

مكنتها من تقليص العجز المالي الحكومي، وتحقيق تقدم في مسلسل الحوكمة المالية، يستجيب نسبياً إلى تصنيف المؤشرات الدولية الإيجابية، مبيّنة أنّ نتائج بعض الإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية تتطلب وقتاً أطول لتعكس على الناس، معلنة أنّ تأخر تشكيل الحكومة لنحو 6 أشهر لم يؤثر كثيراً في الأداء الاقتصادي، بفضل القانون الجديد لنظام الموازنة الذي يسمح بمواصلة الإنفاق والاستثمار إلى حين تأليف حكومة جديدة.



أقرت الحكومة المغربية الجديدة برئاسة سعد الدين العثماني، مشروع موازنة العامة، مع توقعات بأن يحقق الاقتصاد المغربي نموًا عند مستوى 4.5 في المئة، وعجز في الموازنة بنسبة 3 في المائة، ومعدل التضخم 1.7 في المئة.

ويشمل مشروع موازنة الحكومة العديد من التدابير لتشجيع الاستثمار الخاص، منها الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات بالنسبة للشركات الصناعية الجديدة، ومنح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لمدة 36 شهراً للمقاولات التي تقوم بإنشاء مشاريع جديدة في إطار اتفاقيات الاستثمار بمبلغ يفوق 100 مليون درهم (10 مليون دولار)، بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة على الأجور بالنسبة لمنح التدريب لتشجيع تشغيل الشباب.

إلى ذلك، أبتقت وكالة "فيتش" على تصنيف المغرب عند "بي بي بي" مع نظرة مستقرة على المدى القصير، في مجال الأخطار المالية والنقدية، لجهة تسديد الديون الخارجية والوفاء بالتعهدات المالية الدولية.

وأقدمت المملكة على إصلاحات واسعة خلال السنوات الماضية،

ليبيا: عجز الإيرادات النفطية بحدود الـ 44 في المئة

ولفت إلى أنّ "الخسائر التي تكبدتها ليبيا بسبب إغلاق المسلحين أو المحتجين للموانئ النفطية والأنابيب وحقول النفط تجاوزت 160 مليار دولار في السنوات الخمس الماضية. وساعد إعادة فتح المرفأء الرئيسية لتصدير النفط العام الماضي أدت لزيادة الإنتاج إلى نحو سبعمئة ألف برميل يوميا.



كشفت وزارة المالية في حكومة الوفاق الوطني الليبي، عن وصول العجز في الإيرادات النفطية خلال الربع الأول من العام الحالي إلى ما يقارب 44%، حيث بلغت الإيرادات نحو 2.3 مليار دولار، في حين كانت الإيرادات المقدرة بنحو 3.6 مليارات دولار.

وبحسب الوزارة، بلغ الدعم على المحروقات 1.05 مليار دينار حتى نهاية مارس/آذار الماضي أي ما يوازي 720 مليون دولار.

وأعلنت الوزارة عن أنّ تدني الإيرادات خلال هذه الفترة، يعود سببه إلى انخفاض مستوى الإنتاج النفطي لانعدام الاستقرار الأمني، فضلاً عن هبوط الأسعار في الأسواق العالمية، إضافة إلى تراجع الرسوم الجمركية بسبب خروج العديد من المراكز الجمركية عن سيطرة مصلحة الجمارك.

بدوره أشار محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، إلى أنّ "عائدات النفط بلغت 4.8 مليارات دولار عام 2016، أي أنها انخفضت بنسبة 90 في المئة عن عائدات عام 2012"، لافتاً إلى أنّ "السبب في هذا التراجع الكبير يعود إلى الصراع الذي تشهده البلاد وحالات تعطل الإنتاج وانخفاض أسعار النفط"، موضحاً أنّ "العائدات كانت 53.3 مليار دولار عام 2012".

أبو الغيط: البطالة في العالم العربي 29 في المئة

ولفت إلى أنّ "الإصلاحات الاقتصادية الجذرية في العالم العربي تقلص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل".



أكد أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أنّ "معدّل البطالة في الوطن العربي بلغ 29 في المئة، مقابل 13 في المئة عالمياً"، معتبر أنّ "هذه الأرقام توضح مدى الأزمة التي تمر فيها دولنا العربية، حيث تقترح هذه النسبة أجراء الإنذار، إذ تتطلب توفير 60 مليون وظيفة بحلول العقد المقبل".

كلام أبو الغيط جاء خلال افتتاح أعمال اجتماعات مؤتمر العمل العربي في دورته الـ 44 في القاهرة، بحضور رئيس الوزراء المصري شريف اسماعيل، ووزراء العمل وممثلون من منظمات أصحاب الأعمال والمنظمات النقابية العربية.

العراق الخامس عربيًا من حيث احتياطي الذهب

من الذهب الخالص لبيعها للمتعاملين بالذهب والمستثمرين وشرائح المجتمع الراغبة بذلك بالدينار العراقي.



أعلن المجلس العالمي للذهب عن محافظة العراق على المرتبة الخامسة عربيًا من حيث الاحتياطيات العالمية للذهب، في حين جاء في المرتبة 37 عالمياً من أصل 100 دولة مدرجة في الإحصاءات المالية الدولية للاحتياطيات العالمية للذهب خلال شهر نيسان من العام الحالي 2017.

ووفقاً للمجلس بقيت احتياطيات العراق من الذهب ثابتة حيث سجلت 89.8 طن وهي تمثل 7.9 من باقي العملات الأخرى، مع العلم أنّ آخر شراء للعراق من الذهب كان في شهر نيسان عام 2014 حيث اشترى 15.16 طناً. وقرر البنك المركزي عام 2014 سك تشكيلة من السبائك

"البنك الدولي": أضرار حرب اليمن الاقتصادية 15 بليون دولار

بالاستناد إلى دراسة مشتركة بين البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي.



قدّر البنك الدولي كلفة الأضرار التي لحقت بمنشآت البنية التحتية ورأس المال المادي والبشري في اليمن جزاء الحرب المستمرة، بـ 15 بليون دولار، منها 7 بلايين دولار تقريباً تمثل خسائر اقتصادية بالقيمة الإسمية وأكثر من 7.3 بليون دولار في قطاعي الإنتاج والخدمات.

ووفقاً للتقرير الذي حمل عنوان "اقتصادات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والصادر عن "المركز الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التابع للبنك الدولي فإنّ تقديرات كلفة الأضرار لا تزال جزئية وغير كاملة نظراً إلى استمرار الحرب، وذلك

"موديز" تتوقع نهوًا بوتيرة متوسطة للبحرين

لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين يقل قليلاً عن 3 في المئة خلال الفترة من عام 2011 إلى 2022.



توقعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني وتيرة متوسطة للنمو في البحرين خلال السنوات القادمة بفعل ثبات إنتاج النفط والغاز والأثر السلبي المتوقع لإجراءات ضبط الأوضاع المالية العامة على النمو.

ومنحت موديز تصنيفاً ائتمانياً للبحرين عند Ba2 مع نظرة مستقبلية سلبية، مبيّنة أنّ النظرة المستقبلية السلبية للتصنيف تعكس المخاطر المتزايدة المتعلقة بالسيولة الحكومية والخارجية وتباطؤ وتدرج استجابة الحكومة حتى الآن للانخفاض في إيرادات النفط. وتوقعت موديز زيادة الدين الحكومي إلى 85 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020، معلنة عن أنّ متوسط توقعاتها

القيمة السوقية للبورصات العربية 117 مليار دولار

تحديث تقني في الوقت الراهن، وإتاحة أكثر للتداول البيئي لأسهم الشركات الكبرى".



أشار الأمين العام لاتحاد البورصات العربية، فادي خلف، إلى أنّ "القيمة السوقية للبورصات العربية البالغة 18 بورصة و4 شركات مقاصدة و34 شركة مالية ومصرف استثمار، بلغت في نهاية العام 2016 نحو 117 مليار دولار، كما بلغت قيمة التداول 420 مليار دولار".

وأكد خلف خلال مؤتمر البورصات العربية في بيروت، أنّ "عدد الشركات المدرجة على هذه البورصات فاق 1500 شركة"، داعياً إلى "إنشاء صندوق يضم الشركات العربية الأكثر ربحية ويتم تداول أسهمه في جميع البورصات العربية"، لافتاً إلى أنّ "البورصات العربية وهي تمثل نسبة ضئيلة من البورصات العالمية، تحتاج إلى

البنك الدولي يتوقع نهو الناتج المحلي الفلسطيني 3.3 في المئة

ولا يكفي لزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.



توقع تقرير صادر عن البنك الدولي، ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الفلسطينيين، بسبب ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من مصاعب شديدة في خلق الوظائف وتعزيز معدلات الدخل وذلك بهدف تحسين مستويات المعيشة. كذلك توقع البنك الدولي بقاء نمو الناتج المحلي الفلسطيني في المرحلة المقبلة عند 3.3 في المئة. ووفقاً للتقرير يقترب معدل البطالة في الضفة وقطاع غزة من 30 في المئة، ويبلغ في صفوف الشباب في قطاع غزة مثلي هذا المستوى، وذلك على الرغم من أن عام 2016 شهد تعافياً اقتصادياً بفضل الزيادة الكبيرة في أنشطة الإعمار في غزة، إلا أن ذلك ليس مستمراً

الرئيس السوداني: لتعزيز الاستثمارات العربية في الأمن الغذائي



قرار رفع العقوبات عن السودان بشكل نهائي والذي امتد لأكثر من عشرين عاماً، بعد أن أصدر الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قراراً بتجميد تلك العقوبات لستة أشهر.

وأشار وزير المالية السوداني بدر الدين محمود، على هامش مشاركته في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، إلى أنه واثق من الرفع الكلي للعقوبات، مؤكداً أن "السودان سيعمل على إجراء تغييرات في سياسات النقد الأجنبي بعد نهاية المهلة".

دعا الرئيس السوداني عمر البشير المستثمرين العرب إلى "الاستفادة من الثروات السودانية الكبيرة والدخول في استثمارات واعدة لصالح تحقيق الأمن الغذائي العربي والإقليمي للمنطقة". وأكد البشير، لدى افتتاحه مصنعاً اقتصادياً بمنطقة مروى شمال البلاد، أن "السودان أرسى بنية تحتية معقولة لتمكين المستثمرين العرب من الاستفادة القصوى من كافة الثروات السودانية"، مشدداً على أن "الأولوية الآن تعطى لمجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات القائمة عليها لتعظيم فوائدها دعماً للاستقرار الاقتصادي"، لافتاً إلى أن "هذه المشاريع ستساهم في خلق مزيد من مواطن العمل، وستعزز الأمن الغذائي العربي عبر استثمارات فلاحية وزراعية وتحويلية متنوعة يتم توجيهها نحو مختلف الأسواق المحلية والإقليمية بعدد من الدول العربية".

إلى ذلك، بدأ السودان ترتيبات استيعاب الفرص الاقتصادية التي يمكن أن تتوفر من القرار الأميركي برفع العقوبات بشكل نهائي، عبر وضع حزمة من الخطط والبرامج لتسهيل عملية الاستثمار. وينتظر أن تبت الإدارة الأميركية، في يوليو/تموز المقبل، في

الإمارات في المرتبة 21 عالمياً وفقاً

لـ "مؤشر الثقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة"

بواقع 3 أضعاف مع الإعلان عن إطلاق 129 مشروعاً جديداً خلال تلك الفترة.

وتشير توقعات "صندوق النقد الدولي" إلى إمكانية نمو الاقتصاد الإماراتي بواقع 2.5 في المئة خلال العام الجاري، و3.1 في المئة خلال العام 2018. ويمكن لهذا النمو القوي أن يشهد مزيداً من الزخم مع متابعة الحكومة الإماراتية إصلاحاتها وتبويب اقتصادها.



تصدّر جهاز أبو ظبي للاستثمار صناديق الثروة السيادية العربية، بإجمالي أصول بلغت 792 مليار دولار في نهاية آذار، في حين حل بالمرتبة الثالثة عالمياً.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن "SWF" وهي مؤسسة متخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، جاءت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في المرتبة الثانية عربياً والرابعة عالمياً بأصول بلغت 592 مليار دولار. فيما جاءت الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في المرتبة الثالثة عربياً والخامسة عالمياً بأصول بلغت 576.3 مليار دولار. وحلت هيئة قطر للاستثمار في المرتبة الرابعة عربياً والتاسعة عالمياً بإجمالي أصول بلغت قيمتها 335 مليار دولار، بينما جاءت مؤسسة دبي للاستثمار في المرتبة الخامسة عربياً.

هذا واستعادت دولة الإمارات العربية المتحدة تصنيفها في المرتبة 21 وفقاً لـ "مؤشر الثقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة"، الذي تصدره شركة "أيه تي كيرني".

وحافظت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تدفقها الثابت خلال الأعوام الأخيرة، حيث بلغت قيمتها 11 مليار دولار خلال عامي 2014 و2015، في حين حققت الاستثمارات الجديدة نمواً

نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس 18 في المئة



والأجانب من بينها خفض الضرائب ومساهمة الدولة في إنجاز البنية التحتية للمشاريع الكبرى.

كشفت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس 18 في المئة خلال الربع الأول من العام 2017 الجاري مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. ووفقا للوكالة بلغت الاستثمارات الخارجية المباشرة 450 مليون دينار (177 مليون دولار) منذ بداية العام وحتى نهاية شهر آذار (مارس). وقد استحوذ قطاع الطاقة على 246 مليون دينار من الاستثمارات ثم الصناعة والخدمات.

وبدأت تونس مطلع نيسان (ابريل) الجاري تطبيق قانون جديد للاستثمار تهدف من خلاله لإعادة جذب المستثمرين الأجانب، حيث يتضمن القانون الجديد عددا من الحوافز للمستثمرين التونسيين

مصر تقرر قانونا جديدا للاستثمار الشهر المقبل

2018، مشيرا إلى "أننا نحتاج من عامين إلى 3 أعوام حتى نشعر بنتائج إيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي". وقفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 39% خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية لتصل إلى 4.3 مليار دولار، في حين بلغ حجمها 6.4 مليار دولار السنة المالية الماضية.

كشف رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل، عن استعداد مصر لإصدار قانون الاستثمار الجديد خلال شهر مايو/ أيار المقبل، لافتا إلى أن "مصر تستهدف من خلال القانون الجديد الوصول بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 9.4 مليار دولار". وأوضح أن "مصر تستهدف خفض معدل التضخم إلى 21.6 في المئة خلال العام الجاري، على أن يبلغ 15.2 في المئة عام





الملتقى الاقتصادي العربي الألهاني العشريون

الملتقى الإطار المناسب لإقامة شبكة تواصل بين رجال الأعمال من الجانبين، والتهيئة لعلاقات تعاون ناجحة بين رجال الأعمال العرب والألمان.

وسوف تُناقش جلسات الملتقى آخر التطورات على العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، والعديد من الموضوعات ذات الاهتمام، أبرزها: التصنيع ونقل التكنولوجيا، تأثير أسعار النفط، التعليم والتنمية، البيئة والاستدامة، البنية التحتية، دور صاحب الأعمال، والتنوع الاقتصادي.

في إطار دورها لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، تنظم غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية "الملتقى الاقتصادي العربي الألماني العشريون" خلال الفترة ما بين 15 - 17 أيار (مايو) الحالي في فندق "ريتس كارلتون" في برلين، وذلك بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، واتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية.

ويُتوقع أن يشارك في أعمال الملتقى أكثر من 600 من صنّاع القرار ورجال الأعمال والخبراء من العالم العربي ومن ألمانيا للبحث في تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية. ويوفّر

المنتدى الأردني - الأميركي في عمان

مع المسؤولين الحكوميين الأردنيين ونظرائهم من رجال الأعمال، حيث تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية أحد الشركاء المهمين للولايات المتحدة، حيث تتمتع بموقع استراتيجي على مفترق الطرق بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وموقعها المركزي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا.

تنظم الغرفة العربية الأميركية في 22 أيار (مايو) الحالي المنتدى الأردني - الأميركي، تحت عنوان "الأردن: مركز إقليمي رئيسي"، وذلك في العاصمة الأردنية عمان، وبمشاركة رسمية بارزة إضافة إلى حشد من رجال الأعمال الأميركيين والأردنيين.

ويهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية والأردن، من خلال عقد اجتماعات حصرية للوفد الأميركي

الحوار الأول للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

التعاون الخليجي، بهدف الوصول إلى تفاهات مشتركة لزيادة التجارة والاستثمارات الثنائية، وذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية والتنظيمية والتفاوض على اتفاق شامل للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تطوير البنية التحتية والتمويل.

تستضيف الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 15 إلى 17 أيار (مايو) الحوار الأول للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، بهدف إيجاد بيئة تنظيمية أكثر فعالية في مجالي التجارة والاستثمار.

وسيكون هذا الحوار متوازيا مع استمرار تنظيم الحوار الرسمي بين الجانبين والقيادة السياسية للاتحاد الأوروبي، ودول مجلس



ندوة اقتصادات دول المجلس لعصر ما بعد النفط: آفاق وحلول

الخيارات المتاحة لاستمرار الحياة الاقتصادية بها بنحو ما يضمن الحياة الكريمة لشعوب دول المجلس مع استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون توقف. ستغطي الفعالية ثلاثة محاور رئيسية حيث يتمثل المحور الاول في الفرص الواعدة من القطاعات غير النفطية، وسيتناول المحور الثاني تمكين القطاع الخاص الخليجي لقيادة دفة التنمية الاقتصادية، في حين سيركز المحور الثالث على مصادر السيولة المالية والتمويلات المستقبلية في دول مجلس التعاون.

تتظم غرفة تجارة وصناعة عمان ممثلة باللجنة الاقتصادية وبالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة اقتصادات دول المجلس لعصر ما بعد النفط: آفاق وحلول، وذلك في 24 أيار (مايو) الجاري، في فندق جراند ميلينيوم في العاصمة العمانية مسقط.

تهدف هذه الفعالية إلى إعداد قراءة مستقبلية لواقع حال دول المجلس فيما بعد عصر النفط والتفكير بصوت مسموع حول

منتدى التواصل الاقتصادي الخليجي الاردني الثاني

على الاهتمامات المشتركة، والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الأردنية الخليجية نحو المستقبل المأمول. كذلك التعرف على الفرص الاستثمارية في الأردن والخليج العربي والاطلاع على القوانين الخاصة بالاستثمار والتسهيلات الممنوحة لأصحاب الأعمال. فضلاً عن فتح آفاق وأسواق جديدة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأردن والخليج العربي.

تحتضن عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية خلال 13-14 أيلول (سبتمبر) منتدى التواصل الاقتصادي الخليجي الاردني الثاني، وذلك تحت رعاية الملك الأردني عبد الله الثاني، وبتنظيم مشترك من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وغرفة تجارة الأردن.

ويهدف المنتدى إلى رفع مستوى التعاون الأردني الخليجي القائم

مؤتمر الموارد البشرية وسوق العمل في دول مجلس التعاون

الموارد البشرية وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك خلال الفترة ما بين 15 و 16 أكتوبر (تشرين الأول) في مركز "إكسبو" الشارقة.

تتظم غرفة تجارة وصناعة الشارقة، بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وبرعاية ولي عهد ونائب حاكم الشارقة سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي، فعاليات مؤتمر

منتدى القطاع الخاص الخليجي - الأميركي

المسؤولين والخبراء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، والوقوف على الآليات المناسبة لتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات بين الجانبين.

ينظم اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 23-24 أكتوبر (تشرين الأول) 2017 في العاصمة القطرية الدوحة، منتدى القطاع الخاص الخليجي - الأميركي. ويهدف المنتدى إلى تبادل الخبرات ووجهات النظر بين

اتحاد الغرف العربية

المركز المرجعي لتشجيع الاستثمار في الدول العربية



اتحاد الغرف العربية

ص.ب 11-2837، بيروت، الجمهورية اللبنانية، هاتف وفاكس: +961-1-826020 / 21 / 22 / 27 / 28 / 29 / 30

"مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي" - بئر حسن، قرب اوجيرو، البريد الإلكتروني: uac@uac.org.lb

www.uac.org.lb